

السودان: صرخات من أجل الأمان

مقدمة 1.

أهالي دارفور يلقون الصرخات من أجل الأمن. آلاف المدنيين قد قتلوا أو اغتصبا، ومئات الآلاف قد رُجّلوا قسراً من ديارهم منذ 2003. وحتى في الوقت الذي تقاوم حكومة السودان فيه نشر قوات دولية لحفظ السلام في دارفور، فإنها تشن هجوماً عسكرياً جديداً في الإقليم. حيث يقتل المدنيون جراء القصف الجوي والهجمات البرية التي تشنها قوات الحكومة وميليشيا الجنجويد.

فلقد شنت حكومة السودان في الآونة الأخيرة هجوماً عسكرياً رئيسياً لم يشهد دارفور مثيلاً له من حيث الاتساع لأكثر من سنة. وكان من المفترض أن تطلق اتفاقية السلام في دارفور (الاتفاقية)، المعقودة في مايو/أيار 2006، إشارة البدء لحقبة جديدة من السلم. و عوضاً عن ذلك، فقد شرعت أبواب النزاع من جديد بين الحكومة وحلفائها من جهة، والجماعات التي لم توقع على الاتفاقية من جهة ثانية. إذ لم توقع على الاتفاقية جماعات وفصائل لها أهميتها، بينما وقعت الحكومة السودانية وأحد فصائل "جيش تحرير السودان" المعارض بقيادة ميني ميناوي وعدد قليل من القادة العسكريين للفصائل الأخرى بصفتهم الفردية.

إن المدنيين في مختلف أنحاء دارفور يواجهون الآن خطر التعرض لهجمات جديدة. والأكثر تعرضاً لمثل هذا الخطر هم أهالي دارفور الشمالي، ولكن ثمة أبناء عن هجمات لقوات الحكومة والجنجويد في غربي وجنوبي دارفور. وفي المناطق التي اندلع فيها القتال، يرى الأهالي من جديد أنماطاً مألوفة للنزاع في دارفور: حيث يتعرض المدنيون للقتل أو الإصابة، بينما تثير المخاوف من الهجمات موجة جديدة من التهجير.

وفيما يشكل انتهاكاً لمبادئ القانوني الإنساني الدولي، لا تميز الهجمات من جانب القوات الحكومية بين المقاتلين والمدنيين أو لا تكاد. وكثيراً ما يستهدف المدنيون حصراً على أساس ارتباطاتهم بالجماعات غير الموقعة على الاتفاقية. وفي بعض الأحيان، لا تنأى جماعات المعارضة المسلحة بنفسها عن أماكن تواجد التجمعات السكانية. وتكشف هجمات من قبيل القصف الجوي عموماً عن استخدام غير متناسب وعشوائي للقوة، وكثيراً ما يتم استهداف المدنيين عن قصد. وقد أدى الشعور المتزايد بعدم الأمان إلى الانسحاب الكلي للعاملين في المساعدات الإنسانية من بعض المناطق. وإذا ما انتشر القتال، فإن عملية المساعدات لدارفور بكاملها سوف تتعرض للتهديد.

وفي أجزاء كبيرة من غربي دارفور، يمارس الجنجويد سيطرة كاملة ويقومون تدريجياً باحتلال الأراضي التي نزح عنها سكانها بسبب حملة الأرض المحروقة في 2003 و2004. ويعيش مئات الآلاف من السكان - أي معظم السكان الأصليين - الآن في مخيمات للأشخاص النازحين داخلياً (النازحين) أو في مخيمات للاجئين وراء الحدود في تشاد. ويهدد وجود الجنجويد بتعريض أي تحرك للمهجرين خارج المخيمات للهجوم، ما يجعل المغامرة بالخروج من المخيمات أمراً في غاية الصعوبة، وعودة النازحين إلى ديارهم أمراً مستحيلاً. وفي المحصلة، فإن النازحين سجناء داخل المخيمات. وحتى بالنسبة لهؤلاء، يرتكب الجنجويد القتل والاعتصاب والضرب والسرقة. فالاعتصاب أمر شبه محتم لمن تجرؤ من النساء على الخروج من المخيم، بينما تختطف النساء أحياناً ويحولن إلى رقيقات لدى أسر الجنجويد. كما يتعرض الرجال الذين يغامرون بالخروج من المخيمات للضرب والتعذيب أو القتل.

وفي شرقي تشاد، تتواصل الهجمات المباشرة عبر الحدود مع دارفور الغربي دون مقاومة، مذكرة بالموجة الأولى من حملة الأرض المحروقة في دارفور. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق الهجمات عبر الحدود منذ أواخر 2005، التي قتل فيها الجنجويد آلاف المدنيين أو أخرجوهم من ديارهم، على أساس انتمائهم الإثني، وقاموا خلالها بنهب كل ما كان يملكه السكان من ثروة (1). وحذرت منظمة العفو الدولية من أنه سيكون للهجمات تداعيات إقليمية أوسع. وكما كان متوقعاً، بدأت التجمعات السكانية المستهدفة بتسليح نفسها. ويعاونها في ذلك تحالف يضم بعض الجماعات غير الموقعة على الاتفاقية، التي تعمل بنشاط على تجنيد الأشخاص من بين السكان المستهدفين وتدريبهم.

إن النزاع الدائر في هذا الإقليم الذي يغيب فيها القانون يمكن أن ينتشر على طول الحدود التشادية، وربما إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ترد أنباء عن عقد جماعة مسلحة ناشئة روابط مع الجماعات المسلحة الموالية للحكومة السودانية التي تتخذ من دارفور قاعدة لها. وسيكون المدنيون غير المسلحين وغير المحميين أول من سيدفع ثمن استمرار إهمال هذا الإقليم.

إن دارفور يقف على حافة الفوضى الشاملة. ولتجنب الكارثة، يتوجب على حكومة السودان أن تسمح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالدخول إلى دارفور، كما يتوجب تعزيز قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي (بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان) إلى أن يصبح من الممكن انتقال صلاحياتها إلى الأمم المتحدة. ويجب أن توقف القوات النظامية وغير النظامية التابعة لسيطرة الحكومة السودانية هجماتها العشوائية، وكذلك هجماتها المتعمدة، على المدنيين - والتي تشكل في كلتا الحالتين جرائم حرب بمقتضى القانون الدولي.

وتدعو منظمة العفو الدولية أعضاء مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي إلى صياغة موقف عام موحد لضمان موافقة السودان على نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وإلى حين ذلك، تعزيز قوة الاتحاد الأفريقي.

إن ما يريده الدارفوريون فوق كل شيء هو الأمن: وقف القتال، ونزع أسلحة الجنجويد، وإذا ما تحقق ذلك، العودة إلى ديارهم سالمين. ولقد وعد المجتمع الدولي أهالي دارفور بالكثير، ولكن وقت العمل قد حان. فلا بد من أن يشهد دارفور جهوداً فعالة لحفظ السلام في القريب العاجل.

خلفية للقتال الراهن 2.

شهدت العقود الأخيرة في دارفور تنامي الروابط بين قبائل عربية معينة وبين الحكومة عندما تطورت مصالح الحكومة في دارفور على نحو يتعارض بصورة عامة مع مصالح القبائل الأفريقية الكبرى والمسيطر عليها في الإقليم: وهي الفور والمساليات والزاغواي. وعندما اندلع النزاع في دارفور بصورة جديفة في 2003، أنشأت حكومة السودان ميليشيا تابعة لها تعرف الآن بالجنجويد، وبالطريقة نفسها التي سلكتها سابقاً إبان النزاع المسلح في جنوب السودان. ويعتقد الدارفوريون على نطاق واسع أن الحكومة قد اتفقت سرّاً مع القبائل العربية التي تشكل أغلبية الجنجويد على تلبية مطلبها الرئيسي - ألا وهو تملكها الأراضي وتوفير المزيد من الموارد الطبيعية كالماء والمرعى لها. وكان توزيع الأراضي في دارفور قد تم فيما سبق وفقاً لنظام ملكية الأراضي التقليدي، الذي جاز على بعض القبائل العربية التي لم تكن تملك أراض خاصة بها. ومع ذلك، فإن هذا النظام أوجد شكلاً من التكافل العملي بين المجتمعات الأفريقية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي والقبائل العربية البدوية الأكثر ارتحالاً. إلا أن هجمة التصحر على نحو متزايد في العقود الأخيرة، والهجرة العربية إلى دارفور من شرقي تشاد، وزيادة تدفق السلاح إلى الإقليم، ووجود اعتقاد راسخ لدى العرب بتفوقهم، وسياسات الحكومة المركزية التمييزية، أدت في نهاية الأمر إلى تقويض استقرار الإقليم.

وفي فبراير/شباط 2003، بدأ "جيش تحرير السودان"، المؤلف بصورة رئيسية من أعضاء ينتمون إلى جماعات الفور والمساليات والزاغواي الإثنية، بمهاجمة المواقع الحكومية. وقال "جيش تحرير السودان" إنه يحتج على امتناع الحكومة عن حماية القرويين من الجنجويد، وعلى تهديد الإقليم.

وبعد ذلك بفترة وجيزة، ظهرت إلى حيز الوجود لأسباب مماثلة "حركة العدالة والمساواة". ورداً على ما مثله "جيش تحرير السودان" من تهديد عسكري خطير، أطلقت الحكومة حملة انتهجت فيها سياسة الأرض المحروقة. وخدمت هذه الاستراتيجية، التي استخدمت في بداية النزاع، عرضاً مزدوجاً. فمن الناحية العسكرية، وُجّهت ضربة لقاعدة إسماعيل التمر في دارفور، ما أدى إلى تهجير القبائل الأفريقية التي تُنظر إليها على أنها قوة دعم للمعارضة المسلحة، كما أدى إلى تدمير الاقتصاد المحلي. بيد أن هذه الضربة أدت أيضاً إلى إخلاء الأراضي من سكانها، وبما يحتمل إعادة توطين الجنجويد فيها في نهاية الأمر. أما القبائل الأخرى الأصغر حجماً، والعديد منها من أصول أفريقية ولكن دون أن يعني ذلك عدم إضرار نظام الأراضي التقليدي والنظام الإداري بها، فانضمت مع مرور الوقت إلى الجنجويد.

ومع نشوب النزاع، عدت مسألة ملكية الأرض واحتلالها أكثر تعقيداً. وفي الوقت الراهن، هناك مجموعة من الطرق لسيطرت الملكية على الأراضي المحتلة في دارفور. فليس هناك استراتيجية جامعة واضحة لاحتلال هذه الأراضي. وعضواً عن ذلك، يتم في كل منطقة يملك فيها الجنجويد السلطة والمطامع بملكية الأراضي أو الموارد، توظيف استراتيجية خاصة بتلك المنطقة. فبينما تبدو سيطرة الجنجويد كاملة تقريباً في مناطق كبيرة من ولاية دارفور الغربية، يختلف الأمر في مناطق أخرى من دارفور، حيث تتكفل دينميات محلية خاصة بتقرير من يسيطر على الأرض.

وفي أعقاب توقيع اتفاقية سلام دارفور (اتفاقية السلام)، شكلت الجماعات غير الموقعة في أواخر يونيو/حزيران 2006 تحالفاً يجمعها باسم "جبهة الخلاص الوطني" (جبهة الخلاص). وضمت في عضويتها فصائل مجموعة الـ 19 من "جيش تحرير السودان"، و"حركة العدالة والمساواة"، و"التحالف الديمقراطي الفدرالي للسودان". ولم يترك هذا خارج هذه المظلة سوى الفصيل الذي يقوده ميني ميناوي من "جيش تحرير السودان" وحفنة من القادة العسكريين الآخرين الموقعين على الاتفاقية، الذين أصبحوا بذلك حلفاء جدداً للحكومة.

وتمثل "جبهة الخلاص الوطني" جزءاً كبيراً من القوات المقاتلة على الأرض. بيد أن الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية و"شركاء" دوليين آخرين في اتفاقية السلام لم يعترفوا بمشروعية الجماعات التي امتنعت عن التوقيع على الاتفاقية. وتتركز مطالب "جبهة الخلاص الوطني" على تقاسم السلطة السياسية والتمثيل في الهيئات الحكومية المختلفة بصورة تتناسب مع النسبة المئوية للدارفوريين من إجمالي سكان السودان. واستناداً إلى وجوب الإبقاء على اتفاقية السلام في صيغتها الحالية، وعدم فتحها لمزيد من المفاوضات، لم يترك لجبهة الخلاص أي خيار سوى أن تتخلى عن مطالبها وتوقع على الاتفاقية الأصلية. وما زالت الجهود لتطبيق الاتفاقية، الأم؟ الذي يتطلب مشاركة جميع الجماعات المسلحة، متواصلة على الرغم من استثناء جبهة الخلاص. وأوقع ذلك "جبهة الخلاص الوطني"، التي لا تملك خيار المشاركة في التنفيذ ولا الدخول في مفاوضات جديدة، في مأزق حرج. وأمام هذا الوضع، اختارت الفصائل غير الموقعة مواصلة القتال.

وتبع ذلك توسيع نطاق إقصاء "جبهة الخلاص الوطني" مؤخرًا ليشمل آليات وقف إطلاق النار التي أُنشئت قبل اتفاقية سلام دارفور. وفي 16 أغسطس/آب 2006، أوضح الاتحاد الأفريقي أن الحكومة السودانية قد أعلنت "جبهة الخلاص الوطني" منظمة إرهابية، وأنه لم يعد بإمكانها أن تكفل أمن ممثليها في لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة، الهيئتين المهمتين المشرفتين على اتفاقات وقف إطلاق النار في دارفور (2). وبعد التشاور مع شركائه الدوليين، طرد الاتحاد الأفريقي ممثلي الجهات غير الموقعة من كلتا الهيئتين، ما أدى إلى إنهاء مشاركة "جبهة الخلاص الوطني" في اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة على الاتفاقية.

3. هجمات عشوائية وموجهة ضد المدنيين: الحل العسكري

لدى رفض حكومة السودان القرار الجماعي لمجلس الأمن بإرسال قوات لحفظ السلام في دارفور، تقدمت الحكومة بحلها الخاص بها. واقترحت "خطة حكومة السودان لاستعادة الاستقرار وحماية المدنيين في دارفور" أن تقوم الحكومة السودانية نفسها بمهام حفظ السلام عوضاً عن الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي (3). وفي الوقت نفسه، بدأ أن الحكومة تقوم بالاستعداد لحل آخر لمشكلات حفظ السلام في دارفور: الحل العسكري.

إذ شنت الحكومة هجوماً رئيسياً ضد "جبهة الخلاص الوطني" في أواخر أغسطس/آب 2006، بصورة رئيسية في ولاية دارفور الشمالية، ولكن أيضاً في غرب وشمال دارفور (4). وورد أن تحركات القوات البرية، بما فيها الجنجويد، كانت منسقة مع فصائل ميناوي، الذي شارك أيضاً في الهجمات البرية. وتشكل أغلبية القوات العسكرية لجبهة الخلاص الوطني، ولا سيما في دارفور الشمالي، من قوات تابعة لـ "جيش تحرير السودان". وتنتشر هذه القوات أحياناً في أماكن محاذية للسكان المدنيين، وتتألف بعض قواتها وقاعدة إسماعيل التمر من السكان المدنيين الذي يتعرضون للهجوم في الوقت الراهن. وفي بعض الأحيان، لا يقتصر دور بعض قوات الجبهة على الأنشطة القتالية وإنما يتقلب ما بين الدور المدني والدور العسكري. وقد أعاد الهجوم الجديد الأوضاع إلى أيام القصف الجوي وهجمات الجنجويد على المدنيين. ولإدخال بعض العناصر المسلحة إلى صفوف الجنجويد، يتم إرسالهم إلى مناطقهم الأصلية. وبموجب الأهداف الجنجويد والأهداف العسكرية، لم تكن الأهداف المدنية والبيئية.

ففي دارفور الشمالي، اضطرت القصف الجوي من قبل طائرات الأنتونوف في 28 أغسطس/آب 2006 المدنيين إلى الفرار من كولكول والقرى المحيطة بها. وتبع ذلك هجوم بري. كما تعرضت سياح، وهي بلدة أخرى في شمالي دارفور، لقصف جوي ثقيل، كما ذكر، أثناء هذه الفترة، بينما هاجم الجنجويد قريتي أم دريسه ووادي سكين، القريتين من كولكول.

وفي 31 أغسطس/آب 2006، قُتل مدنيون واختطف آخرون، بحسب ما ورد، عندما هاجمت قوات الحكومة والجنجويد أم سدر واستولت عليها. وكان بين المختطفين نساء. وفي 1 سبتمبر/أيلول، قتل ثلاثة أشخاص آخرين في هجوم على حشبه، التي تبعد نحو 100 كم إلى الشمال من الفاشر. وفي 5 سبتمبر/أيلول، اختطفت قوات تابعة للجيش وللجنجويد، وفقاً لما ورد، ثلاث نساء وفتاتين في تارميكيرا، بالقرب من كولكول، وأساءت إليهن.

وفي أوائل سبتمبر/أيلول 2006، بدأت قوات الحكومة والجنجويد وميناوي بمهاجمة مناطق قريبة من جبل مره على الحدود بين دارفور الشمالي والجنوبي. وتعرضت القرى الواقعة بين منطقتي ثابت وكورما بصورة موسعة للقصف أو لهجمات من جانب القوات البرية. وتحدثت مصادر ميدانية عن عمليات تحليق شبه دائمة لقاذفات الأنتونوف فوق هذه المناطق، وعن عمليات قصف في المنطقة، حتى أثناء الليل. وقُتل جراء ذلك مدنيون - بمن فيهم أطفال - كما تعرضت نساء للختف.

ولم يتضح بعد عدد الوفيات التي نجمت عن الهجوم الحالي نظراً لعدم تمكن أي جهات من خارج الإقليم من دخول المناطق التي تتعرض للهجوم. ووفقاً للإرقام الإحصائية السكانية السابقة للمناطق التي أصبحت مهجورة الآن، فإن عدد من هجروا يجب أن يكون بعشرات الآلاف. ووفقاً لما ذكر، فإن النازحين فضلوا الفرار إلى مناطق في جبل مره يسيطر عليها جيش تحرير السودان أو إلى قرى قريبة أو مناطق غير مأهولة عوضاً عن الذهاب إلى المناطق التي أنشئت فيها مخيمات النازحين.

الهجمات في كورما من جانب فصيل ميناوي

كررت الهجمات التي شنها فصيل ميناوي في منطقة كورما تكتيكات الجنجويد. حيث استهدفت الهجمات ما بين 4 و8 يوليو/تموز 2006 المدنيين في منطقة كورما، الواقعة على مسافة 70 كيلومتراً إلى الشمال الغربي من الفاشر عاصمة ولاية دارفور الشمالية. وقتل في هذه الهجمات ما يربو على 70 شخصاً وجرح 103 غيرهم بينما وقعت عشرات حالات اغتصاب في القرى المحيطة بمدينة كورما في "المناطق المحررة" من دارفور الشمالي، الذي خضع لسيطرة "جيش تحرير السودان" لفترة طويلة (5). وكانت هذه المناطق مأهولة بأعداد كبيرة من المدنيين الذين عادوا

في أعقاب الهجمات التي سبقت ليشعورهم بالأمن تحت حماية "جيش تحرير السودان". وإثر الهجوم الأخير، فرت الأغلبية العظمى من المنطقة مخلفة وراءها بيوتاً مهجورة تقريباً

وقال فصيل ميناوي، المدعوم من الحكومة، إن مجموعات "جيش تحرير السودان" التي كانت تسيطر على كورما والسكان المدنيين الملتجئين حو 604؟ها هم من "المخربين" لاتفاقية سلام دارفور. وجرى تبرير الهجمات باعتبارها وسيلة لتطهير المنطقة من "المخربين"، ومن هنا فهي تساعد على تنفيذ الاتفاقية

أسرى في المخيمات 4.

استهدفت الأغلبية العظمى من المقيمين الأصليين في مناطق واسعة من ولاية دارفور الغربية، وهم من المساليات، بهجمات شنها الجنجويد في بداية النزاع في 2003 وفي 2004. وسيطر الجنجويد حالياً سيطرة شبه كاملة على مناطق واسعة من دارفور الغربي، حيث أخرجوا مئات الآلاف من الأهالي من ديارهم. وفر المهجرون إما إلى تشاد أو إلى المراكز الحضرية القريبة، التي سرعان ما تحولت إلى مخيمات ضخمة للمهجرين داخلياً

ولم تبق الأراضي التي هجروها خالية. إذ استغل الجنجويد أراضي النازحين لرعاية مواشيمهم، التي كانوا يسوقونها عبر القرى مستفيدين من موارد المياه فيها، واستولوا على ما وجدوه أمامهم من محاصيل زراعية، مهاجمين كل من حاول العودة من السكان الأصليين - وقاموا في المحصلة باحتلال الأراضي. أما المهجرون في مخيمات دارفور الغربي واللاجئون في مخيمات تشاد فلا ينتظرون فحسب انتهاء القتال للعودة إلى ديارهم، ولكن أيضاً انتهاء الاحتلال لأراضيهم. وإلى حين تجريد الجنجويد من أسلحتهم ومغادرتهم هذه الأراضي، فإن النازحين لن يتمكنوا من العودة

وفي واقع الحال، فإن جزءاً كبيراً من السكان المدنيين هم في الحقيقة سجناء داخل مخيمات النازحين. وعلى الرغم من أنه لم يجر استهداف المخيمات على نحو مباشر بهجمات واسعة النطاق، إلا أن المقيمين فيها لا يستطيعون المغامرة بمغادرتها أو حتى الشعور بالأمان في داخلها. فالاغتصاب، بحسب الروايات، يرتكب على نطاق واسع وبشكل شائع - وهو أمر شبه مؤكد بالنسبة للنساء اللاتي يشاهدن خارج المخيمات. أما من يغادر المخيمات من الرجال فكثيراً ما يتعرض للضرب والتعذيب، وأحياناً للقتل. وحتى داخل المخيمات، يُقدم الجنجويد وغيرهم من المهاجمين بصورة روتينية على اغتصاب النساء وقتل المقيمين وسرقة ممتلكاتهم

رجل من المساليات من قرية تومفوغا، بدارفور الغربي

إمرأة من المساليات في الرابعة والعشرين من العمر فُرت من هجوم على قرية تولوس، جنوب غربي بيدا، بدارفور الغربي، في 2004

وذكر مهجرون فروا من المخيمات في دارفور الغربي، بما في ذلك مخيمات مورني وهبيلا وبيدا، أن الجنجويد يتجولون في محيط المخيمات وينقضون على الأشخاص الذين يضطرون إلى المغامرة بالخروج من المخيم بحثاً عن حطب الوقود وغيره من الأشياء الضرورية

إمرأة من المساليات تبلغ من العمر 25 عاماً، وهي من قرية تولوس، جنوب غربي بيدا، بدارفور الغربي

ويستخدم الجنجويد سيطرتهم على القاطنين في المخيمات لفرض ملكيتهم على الأراضي والمواشي الموجودة فيه

50 / 2004

إمرأة من المساليات في الخمسينيات من العمر تنتمي أصلاً إلى قرية هجيليجا القريبة من أرازا، بدارفور الغربي

ويشكل استرقاق النساء، وإن بدرجة أقل من الاغتصاب، تهديداً آخر. وقد أبلغت العديد من النساء اللاتي هربن من مخيمات النازحين داخلياً في دارفور منظمة العفو الدولية أن الجنجويد يأخذون النساء للخدمة في منازلهم وكذلك لـ"استعمالهن". ونادراً ما تُدلي الناجيات بتفاصيل حول عبوديتهن القسرية في بيوت الجنجويد، ولكن من المفهوم على نطاق واسع أن الانتهاكات التي يتعرض لها تتضمن الاغتصاب. ولتجنب مثل هذه الأخطار، تحاول النساء مغادرة مخيمات النازحين في جنح الظلام فقط، وعادة في الساعات الأولى من الليل، ليعدن قبل شروق الشمس. فالبقاء فترة أطول له نتائج خطيرة

إمرأة من المساليت في الثلاثين من العمر من قرية كونجولته، جنوب ميستيري، بدارفور الغربي

ومع ذلك، فإن النساء يجازفن بالخروج من المخيمات رغم الأخطار، فالرجال أشد عرضة من النساء لأن يقتلوا، نظراً لأنه لا قيمة لهم كأرقاء أو كضحايا للاغتصاب

18

إمرأة في الأربعين من المساليت من قرية توئوس، جنوب غربي بيدا، بدارفور الغربي

ويعتبر الرجال أنفسهم محظوظين إذا ما أمسك بهم الجنجويد ولم يقتلهم، على الرغم من أن العديدين يتعرضون للضرب والتعذيب

15

رجل في الثلاثين من المساليت من قرية نواه، قرب هبيله، بدارفور الغربي

رجل من المساليت من قرية نويه، قرب هبيله، بدارفور الغربي
ووفقاً للتقارير، فإن قوات الجنجويد أخضعت الرجال والنساء، على السواء، لأشكال أخرى من العنف الجنسي، وكذلك للاغتصاب، بقصد التحقير والإذلال

20

إمرأة من المساليت في الخامسة والثلاثين من العمر من هبيله، بدارفور الغربي

خطر نشوء قوات جديدة في تشاد 5.

سيُدفع المدنيون غير المسلحين وغير المحميين ثمن استمرار إهمال الإقليم الحدودي في غياب القانون، وما يترتب على ذلك من نشوء جماعات مسلحة جديدة. ففي شرقي تشاد، تتواصل هجمات الجنجويد عبر الحدود مباشرة من دارفور الغربي دون أن تجد من يصدّها. ومنذ أواخر 2005، دأب الجنجويد على استهداف المدنيين وقتلهم وتهجيرهم قسراً على أساس أصلهم الإثني. وقد ارتكب المهاجمون أعمال قتل جماعية للمدنيين، وقاموا بسلب ثروات مجتمعات بأكملها، بينما أُجبروا الآلاف على الفرار من الإقليم الحدودي

وقد أدى التهجير الجماعي للأهالي إلى إخلاء شريط عريض من شرقي تشاد من السكان على الحدود مع السودان. وبينما انتقل العديد من الأشخاص إلى مناطق حضرية بعيدة عن الحدود مثل جوز بيده، لم يتمكن آخرون من الارتحال بعيداً عن ديارهم أو لم يرغبوا في ذلك، ولا يزالون عرضة لخطر الاعتداءات على نحو مباشر. وقد استمرت هجمات الجنجويد عبر الحدود في أغسطس/آب، مع أن مستواها قد انخفض بسبب العقبات المادية الناجمة عن موسم المطر. وأبلغ أشخاص مهجرون في المناطق الواقعة جنوبي 08 أن أدري منظمة العفو الدولية أن الجنجويد ما زالوا يجوبون المنطقة، ويدخلون الأراضي التشادية أكثر من ذي قبل بحثاً عن ثروات جديدة ينهبونها

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن تُستأنف الهجمات بقوة في نهاية موسم المطر في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، في الفترة التي يستأنف فيها القتال تقليدياً في الإقليم، مؤدياً إلى مزيد من تهجير المدنيين. وما لم يتم التصدي لهذه الهجمات، فإن من المحتمل أن يلجأ الجنجويد إلى النمط نفسه من الهجمات الذي يتبعونه في دارفور، مستهدفين مناطق جديدة لم تُستنزف ثرواتها بعد ونظراً لأن جماعات المعارضة المسلحة التشادية التي تتخذ من غربي دارفور قاعدة لها وتلقى الدعم من السودان قد عادت أكثر نشاطاً، فإن تشاد قد أصبحت بصورة متزايدة متورطاً في نزاع دارفور. ومنذ أواخر 2005، عمدت الحكومة التشادية بصورة مكشوفة إلى استضافة جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية، ومساعدتها أحياناً، رداً على ما يقدمه السودان من دعم متزايد للمعارضة التشادية المسلحة

وحتى اليوم، ظلت هذه حرباً بالوكالة، بيد أن التطورات في جنوب شرقي تشاد، حيث جرى توريث أجزاء كبيرة من السكان التشاديين في النزاع بصورة متزايدة، تعكس مستوى جديداً من الانخراط. وقد حذرت منظمة العفو الدولية من العقابيل الإقليمية إذا لم يتم التصدي للجنجويد. إذ يجري نتيجة لهذه الهجمات جر السكان المدنيين في الإقليم، الذين كانوا معزولين إلى حد كبير عن النزاع في دارفور، نحو المشاركة الفعلية فيه. ويرى هؤلاء بصورة متزايدة نتيجة وعيهم بالدور الذي لعبته العوامل الإثنية في استهداف تجمعات سكانية بعينها في تشاد أن ثمة قضية مشتركة لهم مع جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية التي تتجاهل الحدود الدولية الإسمية بين تشاد والسودان. وهناك الآن في جنوب شرقي تشاد بعض أعضاء "جيش تحرير السودان" ممن يتولون مرافق للتجنيد والتدريب، بينما ارتفع منسوب تدفق الأسلحة الصغيرة على الإقليم. وفي غوز بيده، عاصمة إقليم دار سيله، بدأ فعلياً تجنيد أبناء القبائل المتضررة أكثر من غيرها من هجمات الجنجويد - ومعظمهم ينتسبون إلى مجتمع الداجو - وتسليحهم وتدريبهم.

إن تداعيات هذه التطورات سوف تصبح أكثر وضوحاً بعد موسم المطر، عندما يُستأنف بصورة تقليدية القتال في الإقليم. وبتزايد مع هذه التطورات الاستقطاب الإثني، حيث يمكن أن يلجأ ضحايا هجمات الجنجويد السابقة، الذين لم يعودوا بلا سلاح، إلى الرد بمهاجمة الجماعات الإثنية التشادية الأخرى التي اصطفت إلى جانب الجنجويد في هذه الهجمات. وبموجب اتفاقية جديدة بين السودان وتشاد لتطبيع العلاقات الدبلوماسية (عقدت في 28 أغسطس/ آب 2006، فإن "جيش تحرير السودان" مهدد بالطرد من الأراضي التشادية، غير أن ما وقع قد وقع 6)

إن الغرض المزعوم من التجنيد والتدريب هو تمكين السكان المحليين من الدفاع عن أنفسهم. بيد أنه من المرجح كذلك أن يُستخدم المجندون في هجمات عبر الحدود على دارفور. وتثير معسكرات التدريب خطر استدعاء هجمات انتقامية على السكان المدنيين وعلى مخيمات اللاجئين ومستوطنات النازحين داخلياً. وحتى الآن، ظلت هجمات الجنجويد تقتصر على المناطق الحدودية، بينما ركزت جماعات المعارضة المسلحة التشادية على الأهداف الحكومية التشادية. وقد تمتد الهجمات من جانب القوتين مستقبلاً لتستهدف مستوطنات النازحين داخلياً أو مخيمات اللاجئين، وتدفع أكثر داخل الأراضي التشادية إذا ما قُدّرت الحكومة السودانية أن المدنيين يقدمون الدعم للجماعات المسلحة ويشكلون تهديداً ذا مغزى.

أما السلطات التشادية فلم تتخذ من جانبها أي خطوات لحماية المدنيين. وعوضاً عن ذلك، فإن عدم استعدادها، أو عدم قدرتها، على أن تنشر قواتها للرد على أعمال قتل المدنيين التشاديين وتهجيرهم قد أسهم بصورة جزئية في مواصلة الجنجويد هجماتهم وثمة خطر يتمثل في انتشار النزاع على طول الحدود التشادية، واحتمال أن يمتد إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد أقامت الجماعات المسلحة الناشئة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقاً لما ورد، روابط مع الجماعات المسلحة الموالية للحكومة السودانية التي تتخذ من دارفور قاعدة لها.

6 من سيحينا؟
تتحمل السلطات السودانية المسؤولية الرئيسية عن منع انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تفعل شيئاً لوقف هجمات الجنجويد على المجتمعات المحلية في دارفور أو في تشاد، وكثيراً ما تكون هي نفسها من يشن هذه الهجمات

أما الشرطة السودانية، وبصفتها وكيلة عن الدولة، فغير قادرة على القيام بإجراءات تستجيب لما يبلغ عنه من جرائم على أيدي الجنجويد داخل مخيمات النازحين داخلياً وخارجها، أو غير راغبة في ذلك. وحتى في الحالات التي كان يتم فيها تحديد المهاجمين الأفراد، لم تتخذ سوى خطوات مظهرية لتفح ملفات بالقضايا، ودون أن يتبع ذلك تحقيق فعال أو خطوات ملموسة لتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة. ووفقاً لما يقال، فإن رجال الشرطة يحتجون بأنهم لا يملكون سلطة التصرف حيال الجنجويد، ويقولون إن أوامر عليا تمنعهم من اتخاذ تدابير فعالة. بيد أن لاجئين ومهجرين أبلغوا منظمة العفو الدولية أنه قد جرى إدماج أعضاء في الجنجويد في سلك الشرطة في بعض الحالات، وأن رجال الشرطة كانوا يتورطون أحياناً فيما يرتكبه الجنجويد من جرائم

[]

إمرأة من المساليت في الثلاثين من العمر من كونجولتيه، جنوب ميسيريه، بدارفور الغربي

بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

الدارفوريون الذين التفتهم منظمة العفو الدولية قد فقدوا الثقة بقدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على حمايتهم؛ سواء داخل مخيمات النازحين داخلياً أم في محيطها، وأثناء القتال الجاري في دارفور أو عبر الحدود في تشاد. فلم يروا سوى قدرٌ ضئيلاً من الرد على الهجمات التي تتعرض لها المجتمعات المحلية من جانبها، ولا توجي التحقيقات التي تقوم بها بعد الهجمات بالكثير من الاطمئنان عندما لا تؤدي إلى أي تحسن في الأحوال. وكذلك الأمر، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي لم تكن قادرة على وقف أعمال القتل والاعتصاب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان داخل مخيمات النازحين أو في محيطها، وإنما كانت تكتفي برفع شكاوى النازحين ضد الانتهاكات إلى الشرطة السودانية. وفي شرقي تشاد، ليس ثمة وجود ملحوظ لها، وهي لا تملك سوى صلاحية التحقيق في المسائل المتعلقة بمخيمات اللاجئين - وليس في الهجمات عبر الحدود أو غيرها من الهجمات على المدنيين. وعلى الجانب السوداني من الحدود، لم تكن قادرة على الحيولة دون الهجمات عبر الحدود إن التصور بعدم فعالية قوات الاتحاد الأفريقي ناجم عن سوء فهم للقيود التي تفرضها صلاحيات البعثة، وعن مشكلات تتعلق بالقدرات، وتواجه بعثة الاتحاد الأفريقي جملة من العقبات في تصريفها لواجباتها من حيث القدرة. فهي تخضع لمنع التجول من جانب الحكومة، وكثيراً ما يكون مستوى تسليحها أضعف من تسليح من تواجههم، بينما تفتقر إلى التجهيزات وتعاني بشدة من أوجه خلل في عمل القيادة والسيطرة الداخليتين. وقد أوصلت المشكلات المتعلقة بالتمويل وبالتسهيلات اللوجستية والاتصالات والتوظيف والاستخبارات البعثة الأفريقية إلى حافة الانهيار وأسهمت المحددات المتعلقة بصلاحيات بعثة الاتحاد الأفريقي، التي لم يفهمها المجتمع المحلي على نحو كاف، في خلق تصورات سلبية. وعلى سبيل المثال، لا تملك قوات الاتحاد الأفريقي أثناء قيامها بالعمل الشرطي في مخيمات النازحين داخلياً أي سلطة لكي تباشر تحقيقات جنائية، وإنما يقتصر دورها على إبلاغ الشرطة ومراقبة ما تقوم به من تحقيقات. بيد أن النازحين داخلياً لا يرون أي حكمة من وراء تسجيل البعثة الأفريقية شكاواهم وتقديمها إلى الشرطة السودانية، حيث لا تلقى هذه سوى الإهمال. ويخلص هؤلاء، ونتيجة لعدم رؤيتهم أي نتائج للتفاعل الوثيق ما بين بعثة الاتحاد الأفريقي والشرطة، إلى أن البعثة قد تم احتواؤها من جانب الحكومة

رجل من المساليت في التاسعة والثلاثين من العمر من أشتوارا، بدارفور الغربي

وبصورة عامة، أوضح الدارفوريون أن وجود قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، حيث تكون متواجدة، يحول دون الهجمات المباشرة والأعمال الإجرامية التي تقع تحت ناظرها. بيد أنه إذا لم يمسك المهاجمون من الجنجويد بالجرم المشهود، فليس ثمة ما تفعله قوات الاتحاد الأفريقي أو الشرطة السودانية لتحقيق في الأمر أو لاتخاذ تدابير قانونية ضدهم

إمرأة من المساليت في الخامسة والثلاثين من العمر من قرية تونغوكا، بغربي دارفور

غير أن بعثة الاتحاد الأفريقي تملك من الصلاحيات ما هو أكثر من مجرد تسجيل الشكاوى في بعض الحالات. فباستطاعتها التدخل لحماية المدنيين في دارفور (ولكن ليس في تشاد) ممن يتعرضون لتهديد وشيك ومن هم في جوارها المباشر. وبينما ساعد حضورها على ردع الهجمات المسلحة المباشرة من جانب الجنجويد على مخيمات النازحين داخلياً، فإن منظمة العفو الدولية لم تصادف أي دارفوري باستطاعته الشهادة بأن قوات الاتحاد الأفريقي قد وفرت الحماية أثناء الهجمات على المجتمعات المحلية فيما تبقى من دارفور. وبالنسبة للمهجرين داخلياً، فإن عجز قوات الاتحاد الأفريقي عن ممارسة وجودها على نطاق أوسع، وعدم تسييرها الدوريات بصورة أكثر انتشاراً، لتوفير الحماية للمدنيين عندما تكون الفرصة سانحة، قد جعل من وجودها موضوعاً للسخرية في دارفور

رجل من المساليت، من أهالي تومفوفاً أصلاً، بدارفور الغربي
وعلى نحو متزايد، أصبحت بعثة الاتحاد الأفريقي هدفاً للهجمات من قبل الجماعات المسلحة. فالأطراف غير الموقعة على اتفاقية سلام دارفور تعتبر موقف الاتحاد الأفريقي بشأن الاتفاقية متحيز ضدهم بصورة جوهرية. وبالنسبة إليهم، فإن طردهم في أغسطس/آب 2006 من هيئات مراقبة وقف إطلاق النار، وما يُذكر عن استخدام طائرات البعثة الأفريقية لدعم القوات الحكومية، شكّل دليلاً إضافياً على تحيز بعثة الاتحاد الأفريقي لصالح الحكومة. وما يسهم أكثر في هذا التصور امتناع قوات الاتحاد الأفريقي عن التدخل أثناء الهجمات التي قام بها فصيل ميناوي على كورما، بينما شاركت مروحية تابعة لهذه القوات في الأعمال العدائية بعد أن طلقتها القوات السودانية جزئياً بألوانها. ووفقاً لما ذكر، بررت بعثة الاتحاد الأفريقي عدم تدخلها استناداً إلى أن دورها هو مراقبة وقف إطلاق النار بين الحكومة وبين جماعات المعارضة المسلحة وليس المشاركة في القتال الدائر بين جماعات المعارضة المسلحة نفسها. وورد أن قوات البعثة غائبة عن المشهد أثناء الهجوم العسكري الراهن في دارفور الشمالي.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وبصفتها كافل اتفاقية سلام دارفور، مرتبطة بالحكومة وبفصيل ميناوي في محاولتهما لتنفيذ هذه الاتفاقية. بيد أنه ونظراً لأن الحكومة وفصيل ميناوي منخرطان بنشاط فعلياً في محاربة "جبهة الخلاص الوطني"، فإن التصورات السائدة لدى الأطراف غير الموقعة على الاتفاقية ولدى مؤيديها بأن بعثة الاتحاد الأفريقي تقف ضدهم تتنامى باطراد

إذ تم نشر قوات الاتحاد الأفريقي لتراقب تنفيذ اتفاق فعال للسلام، وليس لتصنع السلام بنفسها، بينما تجاوز الوضع في دارفور منذ زمن طويل إطار الصلاحيات والقدرات المحدودة التي منحت لها. ومع أن قوة معززة للاتحاد الأفريقي ستكون أفضل حالاً من قوة الاتحاد الأفريقي الراهنة؛ إلا أنها ليست الخيار الأمثل. والمدنيون في دارفور بحاجة إلى قوة حفظ سلام جديدة وأكثر فعالية، وبصلاحيات وقدرات كافية لمواجهة التحديات التي يفرضها الوضع الراهن في دارفور

الحاجة الماسة لعملية حفظ سلام فعالة 7.

إن مزيجاً من اندلاع القتال مجدداً وعجز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن حماية المدنيين يدفع دارفور إلى حافة الفوضى. ومن شأن نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أن يشكل أفضل باعث للأمل، إن لم يكن الأخير، لدى أهالي الإقليم

وقد اقترح مجلس الأمن الدولي نشر مثل هذه القوة لحفظ السلام، بحيث تتمتع بصلاحيات لحماية المدنيين بكل الوسائل الضرورية، وذلك عبر قراره الذي اتخذته في 31 أغسطس/آب 2006 (القرار 1706). أما الحكومة السودانية فقد كانت واضحة في معارضة نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، كما هددت بطرد قوات الاتحاد الأفريقي إذا ما أقدم الاتحاد الأفريقي على نقل مهمة حفظ السلام إلى الأمم المتحدة

ومن جانب آخر، اعترف مجلس الأمن بضرورة معالجة بواعث القلق الأمنية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبفوز القرار 1706 البعثة المقترحة لحفظ السلام في دارفور التابعة للأمم المتحدة صلاحية فتح مكاتب في مواقع مهمة من تشاد، بما في ذلك في مخيمات النازحين واللاجئين، وكذلك صلاحية مراقبة عمليات التسلل عبر الحدود إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد اقترحت الحكومة الفرنسية خيارات لقوة حفظ سلام أو درك للإقليم، بيد أن هذه المبادرات تواجه بالصد

إن قرار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتقوية بعثة الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة، وتمديد التفويض الممنوح لها حتى نهاية 2006 لا يحل مشكلة حفظ السلام في دارفور. ويجب على المجتمع الدولي الاستماع إلى صيحات أهالي دارفور والتصرف بصورة حاسمة من أجل حمايتهم. وتظل قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي الخيار الأخير والأفضل لتحقيق ذلك

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية حكومة السودان إلى ما يلي:
• الموافقة على نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1706
• السماح لقوة الاتحاد الأفريقي بمواصلة مهامها في دارفور إلى حين نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة
• وقف جميع الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الهجوم العسكري الراهن

وتحث منظمة العفو الدولية الجماعات المسلحة المنضوية تحت مظلة "جبهة الخلاص الوطني" إلى ما يلي:
• اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم انتهاك قواتها القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك واجب عدم التمرکز في أماكن وسط السكان المدنيين في دارفور

وتناشد منظمة العفو الدولية أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي القيام بما يلي:

• صياغة موقف عام موحد لضمان موافقة السودان على نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور
• تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتمكينها من ممارسة صلاحياتها في حماية المدنيين إلى حين نشر قوات بعثة الأمم المتحدة.

هوامش

1. منظمة العفو الدولية، تشاد/السودان: زرع بذور دارفور - الاستهداف الإثني في تشاد من جانب ميليشيات الجنجويد في السودان، رقم 1. يونيو/حزيران 2006، AFR 20/006/2006، الوثيقة
2. بيان بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بشأن تعليق عضوية ممثلي الفصائل غير الموقعة على اتفاقية سلام دارفور في لجنة وقف إطلاق النار، 16 أغسطس/آب 2006، http://www.sudaneseonline.com/en/article_851.shtml، الخاصة بدارفور واللجنة المشتركة،
3. قدمت حكومة السودان الخطة في أغسطس/آب 2006.
4. AFR: أنظر: منظمة العفو الدولية، "السودان: حشد القوات الحكومية في دارفور يندرج بأزمة لحقوق الإنسان"، رقم الوثيقة 54/043/2006، 28 أغسطس/آب 2006.
5. AFR 54/026/2006، 31 أغسطس/آب 2006، أنظر: منظمة العفو الدولية، السودان: دارفور، كورما - مزيد من الهجمات على المدنيين، رقم الوثيقة 5. يوليو/تموز 2006.
6. انقطعت العلاقات الدبلوماسية بعد أن اتهمت حكومة تشاد السودان بدعم محاولة انقلاب فاشلة وهجوم على العاصمة التشادية، نجامينا، شنته 12 أبريل/نيسان 2006.